

الجدار الفولاذي المصري وفقا للقانون الدولي إجهاض للمقاومة كحق للفلسطينيين

الدكتور بومدين محمد

أستاذ محاضر بقسم العلوم القانونية

جامعة أدرار - الجزائر

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز الغاية من إقدام السلطات المصرية على بناء الجدار الفولاذي على طول الحدود مع غزة. وقد تم ذلك بغرض تشديد الحصار على غزة، والعمل على إجهاض المقاومة. وكل ذلك يتناقض مع أحكام القانون الدولي، وخصوصا مع حق الشعوب المحتلة في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال.

This article aims to highlight the purpose of the Egyptian authorities to build a steel wall across the entire Gaza-Egypt border. It has been aimed to tightening the blockade on Gaza, and to pre-empt resistance. All this is contrary to the provisions of international law, especially with the right of occupied peoples to self-determination and resisting occupation.

مقدمة

منذ أن تحرر قطاع غزة وانسحب الكيان الإسرائيلي منه عام 2005، تحت ضربات المقاومة بقيادة حماس، عمدت الحكومة الإسرائيلية على محاصرته، وشدت من الحصار في أعقاب فوز حماس في الانتخابات التشريعية. جرت محاولة الانقلاب على الحكومة الشرعية (حكومة حماس) المنتخبة بطريقة ديمقراطية شهدت لها الأمم المتحدة والعالم، من قبل بعض عناصر السلطة الفلسطينية بالتواطؤ بين إسرائيل والسلطات المصرية وبعض الحكومات العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والذين رفضوا الاعتراف بحكومة حماس فعملوا بكل السبل على إسقاطها. وعندما سيطرت حماس على القطاع قام الكيان الإسرائيلي بغلق جميع المعابر وكذلك فعلت السلطات المصرية. وعندما لجأ سكان غزة إلى حفر الأنفاق لتهرب الغذاء والدواء من رفح المصرية على الحدود المصرية إلى القطاع، شنت إسرائيل في أواخر ديسمبر 2008 حربا برية وجوية وبحرية تحت ما سمي بعملية الرصاص المسكوب، قتلت خلالها أكثر من 1400 شهيد وأكثر من 5000 جريح بالإضافة إلى الدمار والخراب الذي لحق البنية التحتية حيث أصبح الآلاف بدون مأوى نتيجة تدمير المنازل. كان الهدف من هذه العملية إسقاط حكومة حماس. وعندما فشل الكيان الإسرائيلي في حربه على القطاع وتحقيق أهدافه بفضل صمود المقاومة وصمود الشعب رغم القصف والدمار والحصار، عمدت السلطات المصرية، في ذكرى السنة الأولى